

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وهو ظاهر ما جزم به في الحاوي الصغير فإنه قال ورجع إن كان أذن وجزم به في المحرر والوجيز وقدمه في الفائق والشرح والنظم والوجه .

الثاني يرجع إن نوى الرجوع وإلا فلا قال المصنف ومن تبعه وخرجه القاضي وأبو الخطاب على الروایتين فيما إذا قضى دينه الثابت بغير إذنه قال المصنف وهذا التخریج لا یصح وفرق بينهما قال في الفائق والتخریج باطل وأطلقهما في الهداية والمذهب والمستوعب والتلخيص والرعاية الصغرى والحاولي الكبير والفروع .

قوله وإن صالح الأجنبي لنفسه لتكون المطالبة له غير معترف بصحة الدعوى أو معترفا بها عالما بعجزه عن استنقاذها لم یصح إذا لم یعترف الأجنبي للمدعي بصحة دعواه فالصلح باطل بلا نزاع أعلمه وإن اعترف له بصحة الدعوى وكان المدعى به دينا لم یصح أيضا على الصحيح من المذهب ومن الأصحاب من قال یصح قال في المغنی والشرح وليس بجيد قال بن منجا في شرحه وليس بشيء وإن كان المدعى به عینا فقال الأجنبي للمدعى أنا أعلم أنك صادق فصالحني عنها فإني قادر على استنقاذها من المنكر صرح الصلح قاله الأصحاب فإن عجز عن انتزاعه فله الفسخ كما قال المصنف هنا قال في المغنی ویحکى أنه إن تبين أنه لا یقدر على تسليمه تبين أن الصلح كان فاسدا وهذه طريقة المصنف والشارح وغيرهما في هذه المسألة .

وقال في الفروع ولو صالح الأجنبي لیکون الحق له مع تصدیقه المدعى فهو شراء دين أو مغصوب تقدم بيانه وكذا قال في الرعاية والحاولي والفائق وغيرهم وهو الصواب